

توجيه تراجم الأبواب لصحيح البخاري عند الإمام أبي الحسن
السندي الكبير

**INTERPRETIION THE CHAPTER TITLES OF SAḤĪḤ
AL-BUKHĀRĪ ACCORDING TO IMĀM ABŪ AL-
HASAN AL-SINDĪ AL-KABĪR**

د- مختيار احمد كاندهرو¹

د- حافظ صبغة الله بهوتو²

ABSTRACT:

The titles of the chapters of the Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, the most authentic book in Islamic religious literature after the Holy Qur’ān, have been focus of study and research by the Muslim scholars since its publication. There is a famous quote concerning the significance of chapter titles and the expertise of Imām Bukhārī in them, which reads as “the fiqh of Imām Bukhārī lies in the titles of the chapters he established”. The famous scholarly works on this aspect of the Ṣaḥīḥ al-Bukhārī are the works of ibn Jamā’ah and Shāh Wali Allah al-Dihlawī, which are published. This paper delves in the explanatory work rendered by Imām Abū al-Ḥasan al-Sindhī, known as al-Kabīr, in his commentary on Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. For this purpose, the commentary of Imām al-Sindhī has been extensively studied to find

¹ قسم مقارنة الأديان والثقافة الإسلامية ، جامعة السند ، جامشورو

² أستاذ مساعد ، قسم مقارنة الأديان والثقافة الإسلامية ، جامعة السند ، جامشورو

out the methodology that he adopted to explain the meanings of these titles of the chapters of Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. The significance of the work of Imām al-Sindhī lies in the fact that he skillfully explained the meanings of the titles of the chapters and presented some new interpretations shown and discussed in the data of this paper.

KEYWORDS: Abu al-Ḥasan al-Sindhī, al-Kabīr, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Chapter titles.

الكلمات المفتاحية: أبو الحسن السندی ، الكبير ، صحيح البخاري ، عناوين الأبواب

يراد بتراجم أبواب الصحيح تلك العناوين التي جعلها الإمام البخاري في صحيحه للحديث الواحد، أو مجموعة الأحاديث التي تندرج تحت ذلك العنوان أو الباب، لتقدم للقارئ الكريم فكرة مسبقة عن مضمون الحديث أو الأحاديث و معانيها و مقاصدها التي يشملها ترجمة الباب. وتراجم الأبواب عند البخاري منتقاة بصورة علمية و منهجية مركزة على المعنى المراد من الحديث. وقد غاص العلماء وأئمة الحديث وعميقا وطويلا لإدراك و فهم ما تنطوى عليه تلك الترجمة من معان علمية دقيقة وعميقة.

أما منهج الإمام البخاري في التراجم فإنه كثيرا ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث لم يصح على شرطه في الترجمة، و يورد في الباب ما يؤدي معناه بأمر ظاهر، و تارة بأمر خفي، و من ذلك قوله: "باب: الأمر من قريش"¹، وهذا لفظ حديث يروى عن علي رضي الله عنه، و ليس على شرط البخاري. وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد أثرا أو آية فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي. وكثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام². وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، وبالجملة فتراجمه حيرت الأفكار و أدهشت العقول و الأبصار ولقد أجاد القائل:

أعي فحول العلم حل رموز ما أبداه في الأبواب من الأسرار

وأجمع أهل العلم كلهم سلفا وخلفا أن معظم مقصود البخاري في صحيحه مع اهتمام صحة الأحاديث استخراج المعاني الكثيرة من المتون والمسائل الفقهية، وأذكر منها على سبيل المثال: إن الغسل من التقاء الختانين دون إنزال لا يجب، وإنما هو أحوط³، وجواز غسل المني وفركه⁴، وإن الماء لا ينجس بوقوع الرجس فيه إلا بالتغير⁵، وإن الجنب لا بأس بقراءته القرآن، وإن الجنب إذا خاف المرض من الماء البارد تيمم وصلى⁶، وإن الفخذ ليس بعورة⁷، وإن للمصلى في السفينة أن يدور معها حيث دارت، وجواز الصلاة في النعال⁸، وجواز خدمة المرأة الرجال وقيامها عليهم ولو عروسا، كما نساء القرى والبوادي الفطريات⁹، واختار مذهب ابن عباس رضي الله عنه أن الطلاق عن وطء أي نية وقصد إليه¹⁰، وجواز عيادة النساء للرجال¹¹، إلى غير ذلك من الاستنباطات.

ولهذا الغرض يكرر الأحاديث في كتابه في الأبواب المختلفة حتى ذكر بعض الأحاديث أكثر من عشرين مرة كحديث عائشة رضي الله عنها في قصة بريرة و غيرها. ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: "فقه البخاري في تراجمه" كما قال الإمام الشاه ولي الله الدهلوي¹²: وأراد أيضا أن يفرغ جهده في الاستنباط من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويستنبط من كل حديث مسائل كثيرة جدا . وهذا أمر لم يسبقه إليه غيره، غير أنه استحسّن أن يفرق الأحاديث في الأبواب، ويودع في تراجم الأبواب سر الاستنباط¹³.

أما تعليقات البخاري في تراجمه فهي كثيرة، ولها حكم الاتصال، لأنه في هذا الكتاب لا يأتي إلا بالصحيح، ولهذا قالوا: تعليقات البخاري متصلة صحيحة كما قال الحافظ ابن حجر¹⁴ في تعليقات البخاري:

وقد تبين مما فصلنا به أقسام تعاليقه أنه لا يفتقر إلى هذا الحمل، وأن جميع ما فيه صحيح لا اعتبار أنه كله مقبول، ليس فيه ما يرد مطلقا إلا النادر، فهذا حكم المرفوعات، وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبرا . أما بمجيئه من وجه آخر، وأما بشهرته عنمن قاله وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوي الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من

الآيات على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة.

فبعد ذكر نبذة من تعريف تراجم أبواب الصحيح وأهميتها أذكر منهج الإمام السندي في بيان توجيهه لتراجم أبواب الصحيح . إن تراجم أبواب الصحيح عند الإمام السندي على قسمين¹⁵:

الأول: قسم يذكره لأجل الاستدلال بحديث الباب عليه

والثاني: قسم يذكره ليجعل كالشرح لحديث الباب ويبين به مجمل حديث الباب مثلا لكون حديث الباب مطلقا قد علم تقييده بأحاديث آخر، فيأتي بالترجمة مقيدة لا ليستدل عليها بالحديث المطلق، بل ليبين أن مجمل الحديث هو المقيد فصارت الترجمة كالشرح للحديث¹⁶.

وبهذا الطريق يرد إشكالات العلماء في بيان مناسبة بين تراجم الأبواب والأحاديث كما قال:

والشرح جعلوا الأحاديث كلها دلائل لما في الترجمة، فأشكل عليهم الأمر في مواضع، ولو جعلوا بعض التراجم كالشرح خلصوا عن الإشكال في موضع وقال: وكثير من الشرح يرونها دلائل للترجمة، فيأتون بتكلفات باردة لتصحيح الاستدلال بها على الترجمة، فإن عجزوا عن وجه الاستدلال عدوه اعتراضا على صاحب الصحيح، والاعتراض متوجه عليهم حيث لم يفهموا المقصود. وأيضا كثيرا ما يكون ظاهر الترجمة معنى فيحملون الترجمة عليه، والحديث لا يوافقهم فيعدون ذلك إيرادا على صاحب الصحيح مع أنه قصد معنى يوافق الحديث قطعا، وقد يكون معنى الترجمة ما فهموا لكن تطبيق الحديث به يحتاج إلى فضل تدقيق، فكثيرا ما يغفلون عنه ويعدون اعتراضا وأنت إذا حفظت وراعت ما ذكرنا لك يسهل عليك مواضع عديدة مما صعبت عليهم¹⁷.

وأذكر فيما يلي الأمثلة التي تلقي الضوء على منهجه في التوجيه لتراجم أبواب الصحيح:

أولا: إسقاطه إيرادات الفضلاء ويوضح مناسبة دقيقة خفية عن طريق علمي.

المثال الأول:

قال في التوجيه لباب "كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الله جل ذكره انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح والنبیین من بعده":

"ابتدأ صحيحه بالوحي وقدمه على الإيمان، لأن الاعتماد على جميع ما سيذكره في الصحيح يتوقف على كونه صلى الله عليه وسلم نبيا أوحى إليه والإيمان به إنما يجب لذلك، ولذلك أيد أمر الوحي بالآية أعني قوله تعالي انا اوحينا اليك الآية . ولما كان الوحي يستعمل في الإلهام وغيره مما يكون إلى غير النبي أيضا كما في قوله تعالي "واوحى ربك الى النحل واوحينا الى ام موسى" فلا يدل على ثبوت النبوة ذكر آية تدل على أن للإيحاء إليه كان إيحاء نبوة لقوله تعالي "كما اوحينا الى نوح والنبیین" فثبت به أنه قد أوحى إليه إيحاء نبوة، وبواسطته ثبتت نبوته، وحصل الاعتماد على جميع ما في الصحيح مما نقل عنه، ووجب الإيمان به، فلذلك عقب باب الوحي بكتاب الإيمان . والحاصل أن الوحي إليه هو بدء أمر الدين ومدار النبوة والرسالة، فلذلك سمي الوحي بدءا بناء على أن إضافة البدء إلى الوحي في قوله بدء الوحي بيانية وابتدا به الكتاب، والمعنى كيف كان بدء أمر النبوة والدين الذي هو الوحي . وبهذا التقرير حصل المناسبة بين تسمية الوحي بدءا وابتداء الكتاب به، وسقط ما أورد بعض الفضلاء¹⁸ على ترجمة المصنف للباب من أن كثيرا من أحاديث الباب لا يتعلق إلا بالوحي لا ببدء الوحي فكيف جعل الترجمة باب بدء الوحي، وكذا ظهر وجه الشبه في قوله تعالي كما اوحينا الى نوح وهو أن الإيحاء كان إيحاء نبوة ورسالة، لقطع معذرة الناس كما يدل عليه قوله تعالي في آخر الآيات "لئلا يكون للناس على الله حجة" وكذا ظهر وجه تشبيه الوحي بالارسال والتكليم الذي يدل عليه قوله "ورسلا" وقوله "وكلم الله موسى" في أن الكل لقطع معذرة الناس". والله تعالي أعلم¹⁹.

ومن هنا يظهر دقة الإمام أبي الحسن السندي في توفيق بين ترجمة الباب والحديث أو الأحاديث حيث خفي على أمثال الخطابي²⁰ والإسماعيلي²¹ - رحمهما الله تعالي .

والمثال الثاني:

ثانيا: ومن منهجه أنه يبين الصلة بين الحديث والترجمة مع الرد على بعض العلماء كما نراه في "باب لا يستقبل القبلة ببول ولا غائط إلا عند البناء" حيث قال:

"قال الإسماعيلي ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المذكور، أوجب بأن الغائط لغة اسم للمكان المظتمن من الأرض في الفضاء، ثم اشتهر في نفس الخارج من الإنسان، فيحمل الغائط في الحديث على معناه اللغوي، لكونه الحقيقة والحقيقة متقدمة على المجاز، وعند الحمل على حقيقة اللغوية يصير النهي في الحديث مخصوصا بالفضاء، ويؤيد هذا الحمل أنه يحصل به التوفيق بينه وبين حديث ابن عمروقال: ولأن النهي عن جهتين والتخيير بين جهتين آخرين عند إتيان الغائط، إنما يحسنان في الفضاء لا في البيوت، فإن الإنسان في الفضاء متمكن عند إتيان الغائط من الجهات الأربع، فيمكن أن ينهي عن بعضها ويحجر بين بعضها. وأما في البيوت فلا يتمكن عادة عند إتيان الغائط من الجهات الأربع، بل يتمكن منها عند بناء الكنيف، وأما بعد البناء عند إتيان الغائط فهو يصير تابعا لكيفية البناء والله تعالى أعلم. وأما القول بأن هذا الحديث عام مخصوص بحديث ابن عمر فبعيد، لأن هذا قول خوطب به الناس فلا يشمل الخطاب صلى الله عليه وسلم، وذلك فعل له فيحتمل أن يكون مخصوصا به على أنه كان فعلا مستورا من نظر الأغيار، وإنما وقع عليه نظر ابن عمر اتفاقا"²².

والمثال الثالث:

ثالثا : توجيهه في ترجمة الباب الذي لم يورد البخاري فيه الحديث:
"كما قال الإمام السندي في "باب قول الله تعالى يا أيها الذين امنوا كتب عليكم" ولم يذكر في الباب حديثا اكتفاء بالآية أو لأنه لم يجد حديثا على شرطه"²³.

والمثال الرابع:

رابعا : ومن منهجه أنه يحمل الباب الذي ذكر مرتين علي محملين:
كما قال في "باب صلاة النساء خلف الرجال":
"ولعل هذا هو توجيه ذكر هذا الباب مرتين في الكتاب كما في بعض النسخ، فيحمل مرة على تأخر الصف ومرة على صحة الاقتداء"²⁴.

المثال الخامس:

خامسا : مع أن الإمام السندي ماهر وبارع في التوجيه لتراجم الأبواب للجامع الصحيح كما عرفنا فيما سبق من الأمثلة ولكنه لم يفز في التوجيه في بعض المواضع كما أظهر عدم طمأنينته على ترجمة الباب الذي لا يوافق الحديث وهذا نادر جدا، كما قال في باب "الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفه" حيث قال: "فلا يشكل أن دخول أبي بكر كان قبل التكفين بل قبل الغسل فلا يوافق الترجمة"²⁵.

الخلاصة: إن تراجم أبواب الصحيح عند الإمام السندي على قسمين:

الأول: قسم يذكره لأجل الاستدلال بحديث الباب عليه

والثاني: قسم يذكره ليجعل كالشرح لحديث الباب ويبين به مجمل حديث الباب مثلا لكون حديث الباب مطلقا قد علم تقييده بأحاديث أخرى، فيأتي بالترجمة مقيدة لا ليستدل عليها بالحديث المطلق، بل ليبين أن مجمل الحديث هو المقيد، فصارت الترجمة كالشرح للحديث.

المصادر والمراجع والحواشي

- 1 الحطة في ذكر صحاح الستة ص 170
- 2 أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام
- 3 كتاب الغسل باب غسل ما يصيب من فرج المرأة
- 4 كتاب الوضوء باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة
- 5 كتاب الوضوء باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء
- 6 كتاب التيمم باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم
- 7 كتاب الصلاة باب ما يذكر في الفخذ
- 8 كتاب الصلاة باب الصلاة في النعال
- 9 كتاب النكاح باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس
- 10 كتاب الطلاق باب الطلاق في الإغلاق والكره
- 11 كتاب المرضى باب عيادة النساء الرجال
- 12 هو أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي الهندي أبو عبدالعزيز الملقب بالشاه ولي الله الدهلوي فقيه حنفي من المحدثين . زار الحجاز سنة 43- 1145هـ . قال صاحب فهرس الفهارس فيه: أحي الله به وبأولاده وأولاد بنته وتلاميذهم الحديث والسنة بالهند بعد مواتهما وعلى كتبه وأسانيده المدار في تلك الديار وتوفي سنة 1176هـ .
- 13 شرح تراجم أبواب البخاري ص 4
- 14 الحطة في ذكر صحاح الستة ص 172
- 15 تغليق التعليق ج ص
- 16 وعند الشيخ محمد صديق حسن خان تسعة أقسام (الحطة ص 172) وهومن رجال النهضة الإسلامية المجددين ولد ونشأ في قنوج (بالهند) وتعلم في دهلي وسافر إلى "بھوبال" طلباً للمعيشة، ففاز بثروة وافرة وتزوج بملكة بھوبال، ولقب بنواب عالي الجاه أمير الملك بھادر، وله نيف وستون مصنفا بالعربية والفارسية والهندية، ولد سنة 1248هـ وتوفي سنة 1307هـ . (الأعلام ج 7 ص 36) .

¹⁷ حاشية السندي ج 1 ص 5

¹⁸ نفس المصدر

¹⁹ أشار الشيخ بهذا اللفظ إلى الخطابي والإسماعيلي رحمهما الله حيث ذكر الخطابي في شرحه للبخاري هذا الحديث قبل الترجمة لاعتقاده أن البخاري ذكره للتبرك به فقط.

²⁰ حاشية السندي ج 1 ص 5

²¹ هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبوبكر الإسماعيلي حافظ من أهل جرجان الحبر الإمام الجامع الفقيه الشافعي ذو التصانيف العلمية في الحديث والفقهاء. قال الذهبي: كان ثقة حجة كثير العلم عرف بالمروءة والسخاء جمع بين الفقه والحديث ورياسة الدين والدنيا. (الأعلام ج 1

ص 83 و شذرات الذهب ج 3 ص 75)

²² حاشية السندي ج 1 ص 39

²³ حاشية السندي ج 4 ص 187

²⁴ حاشية السندي ج 1 ص 156

²⁵ حاشية السندي ج 1 ص 216